

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة .  
وعضوية القضاة السادة

يوسف ذيابات ، د. عيسى المومني ، محمود البطوش ، محمد البيرودي .

التميز الأول :

التمييز :

مساعد المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته .

التمييز ضده :

عبد الرؤوف محمد عبد القادر بني حمد .

وكيله المحامي نشأت بني حمد .

التمييز الثاني :

التمييز :

شركة تامر العيساوي وخالدية القوصي .

وكلاؤها المحامون فايز حداد وعلاء حداد وعادل حداد .

التمييز ضده :

عبد الرؤوف محمد عبد القادر بني حمد .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقيّة

رقم القضية: ٢٠١٦/٢١٠

lawpedia.jo



قدم في هذه القضية تمييزان الأول بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٥ ومقدم من المميز مساعد المحامي العام المدني والثاني بتاريخ ١٧/١١/٢٠١٥ ومقدم من الممينة شركة تامر العيساوي وخالدية القوصي وذلك للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم ( ٢٠١٢/٩٦٢١ ) تاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٥ القاضي: ( برد الاستئنافين الأول والثاني موضوعاً وتأييد القرار المستأنف بحدود هذين الاستئنافين وتضمين المستأنفين الرسوم التي تكبداها في مرحلة الاستئناف ومبلغ ( ١٠٠ ) دينار أتعاب محاماة لكل واحد منهما وقبول الاستئناف الثالث المقدم من المدعي موضوعاً وفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق الزرقاء في القضية رقم ( ٢٠٠٩/١٧٥ ) بتاريخ ٣٠/١١/٢٠١١ بما قضى به من عدم الحكم للمدعي بالتعويض عن الضرر المادي ( الكسب الفائت ) والحكم بالزام المدعي عليهما الأولى والثانية بدفع مبلغ ( ٢١٨٢٠,٦٠٠ ) ديناراً تعويضاً للمدعي عن حادث سقوط المقص الحديدي على رأسه وأن تدفعا المبلغ مناصفة بينهما مع الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ومبلغ ( ٧٥٠ ) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتى التقاضي .

وتتلخص أسباب التمييز الأول فيما يأتي :

١- أخطأت المحكمة بعدم ردها للدعوى شكلاً عن الجهة التي يمثلها المميز ( مؤسسة المناطق الحرة ) لأن هذه الجهة لا تنتصب خصماً للمميز ضده في الدعوى .

٢- أخطأت المحكمة في النتيجة التي خلصت إليها في تطبيق المواد ( ٢٥٦ و ٢٧٦ و ٢٩١ ) من القانون المدني على وقائع الدعوى .

٣- أخطأت المحكمة بعدم ردها للدعوى لأن الإصابة التي تعرض لها المميز ضده كانت ناتجة عن إهماله وتقصيره وعدم الانتباه في عمله وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب وقوع سقوط المقص .



٤- أخطأت المحكمة بعدم رد الدعوى عن الجهة التي يمثلها المميز وذلك لأن الجهة غير مسؤولة عما حدث مع المميز ضده إذ إن مسؤوليتها تنحصر فقط في دفع الالتزامات المالية تنفيذاً للاتفاقية المبرمة بينها وبين المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء .

٥- أخطأت المحكمة بالحكم مناصفة على الجهة المميزة وشركة تامر العيساوي وخالدية القوصي دون تحديد نسبة خطأ أو مساهمة المميزة في إحداث الضرر ودون تحديد الفعل الضار الذي ارتكبت .

٦- أخطأت المحكمة بعدم ردها على الدفع المثار من قبل الجهة المميزة حول تقرير الخبرة مما يجعل من قرارها مشوباً بقصور التسبيب والتعليل .

٧- أخطأت المحكمة من جهة ما توصلت إليه بخصوص الضرر المعنوي فقد قدر الخبراء مبلغ التعويض على الرغم من أن المميز ضده لم يثبت أن الجهة التي يمثلها المميز ارتكبت فعل ضار حسب أحكام المادتين ( ٢٥٦ و ٢٥٧ ) من القانون المدني .

٨- أخطأت المحكمة بالحكم ببديل الكسب الفائت ذلك أن المميز ضده احتصل على راتب اعتلال من مؤسسة الضمان الاجتماعي .

٩- أخطأت المحكمة في استخلاص عقيدتها وتكون فناعتها في الدعوى من البنات المقدمة فيها .

١٠- أخطأت المحكمة بعدم رد الدعوى عن الجهة الممثلة من قبل المميز ضده بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية وذلك لأن الجهة التي يمثلها المميز ليست خصماً حقيقياً للمميز ضده .

• هذه الأسباب طلب المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .



وتتلخص أسباب التمييز الثاني فيما يأتي :

=====

١- أخطأت المحكمة بعدم رد الدعوى عن المميّزة لعدم صحة الخصومة فيما بين المميّزة وبين المميّز ضده كونه لا ترتبط بالميّزة أية علاقة قانونية .

٢- أخطأت المحكمة بعدم رد الدعوى عن المميّزة كون أن سقوط المقص الحديدي على رأس المستأنف كان أثناء عمله وهذه تعتبر إصابة عمل سنداً لقانون العمل الأردني .

٣- أخطأت المحكمة بعدم رد الدعوى عن المميّزة حيث لم يثبت المميّز ضده مسؤولية المميّزة عن الحادث الذي تعرض له ولم يقدم أية بينة تثبت وجود أي تقصير أو إهمال من المستأنفة بتركيب المقص الحديدي .

٤- وبالتناوب ، أخطأت المحكمة بعدم رد الدعوى كونها سابقة لأوانها حيث كان يتوجب على المميّز ضده التقدم بطلب للأمين العام لوزارة العمل سنداً للمادة ( ٩٢ ) من القانون المدني .

٥- أخطأت المحكمة بعدم رد الدعوى عن المميّزة لكون المميّزة قامت بتسليم أعمالها حسب الأصول .

٦- أخطأت المحكمة باعتبار المميّزة مسؤولة عن الأضرار التي لحق بالميّز ضده على أساس المسؤولية التقصيرية .

٧- أخطأت المحكمة باعتماد تقرير الخبرة دون الكشف الحسي على المقص الحديدي.

٨- لقد تناقضت المحكمة وذلك لنتيجتين مغايرتين من أن هناك خطأ جسيم ناتج عن أخطاء مصنعية وسوء تصميم وفي مرة أخرى تقول بأنه لا يوجد خطأ جسيم على المدعى عليها وإنما خطأ عادي .

٩- أخطأت المحكمة بما توصلت إليه بالنتيجة أن المميّزة مسؤولة عن سقوط المقص لكون المقص غير مطابق للمواصفات والمقاييس .



١٠- أخطأت المحكمة بعدم إجازة طلب المستأنفة بدعوة الشهود الذين كانوا يعملوا على البوابة مع المدعي لحظة وقوع المقص عليه وذلك لإثبات بأن المقص الذي سقط على المدعي كان قد تعرض إلى ضربة من قبل شاحنة كبيرة وهذه الضربة التي تعرض لها المقص هي التي أدت إلى سقوط المقص .

١١- أخطأت المحكمة بعدم رد الدعوى عن المميّزة لكون الخطأ ناتج عن المميّز ضده نفسه لكونه كان واقفاً تحت المقص بشكل مباشر وهو الذي عرض نفسه للخطر وهو المسؤول عن فعله .

١٢- وبالتناوب ، أخطأت المحكمة بالحكم على المميّزة مناصفة دون أن تحدد نسبة مسؤولية الخطأ وهذا مجحف بحق المميّزة ومخالف للقانون .

\* \_\_\_\_\_ هذه الأسباب طلب وكلاء المميّزة قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميّز .

## القرار

القرار

لدى التدقيق والمداولة قانوناً نجد

إن المدعي عبد الرؤوف محمد عبد القادر بني حمد كان قد أقام هذه الدعوى بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٤ والمسجلة لدى محكمة بداية حقوق الزرقاء تحت الرقم ( ٢٠٠٩/١٧٥ ) ضد المدعى عليهما :

١- مؤسسة المناطق الحرة .

٢- شركة تامر العيساوي وخالدية القوصي .

للمطالبة ببديل العطل والضرر والتعويض عن الضرر المادي والمعنوي مقدراً

دعواه لغايات الرسوم بمبلغ ( ٧١٠٠ ) دينار .



وقد أسس المدعي دعواه على ما يلي :

- ١- عمل المدعي لدى مؤسسة المتقاعدين العسكريين بمهنة أمن وحراسة لدى المدعي عليها الأولى في المنطقة الحرة - الزرقاء - على إحدى البوابات التابعة للمدعي عليها الأولى كحارس أمن .
- ٢- قامت المدعي عليها الأولى بالتعاقد مع المدعي عليها الثانية لتقوم بصناعة وتركيب مقصات حديدية ( بوابات ) على مداخل المنطقة الحرة ومن ضمنها البوابة التي يتولى المدعي الحراسة عليها .
- ٣- بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٤ قامت المدعي عليها الثانية وبناءً على طلب المدعي عليها الأولى بتركيب المقصات الحديدية للبوابات ومنها البوابة التي يعمل عليها المدعي .
- ٤- بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٦ أي بعد يومين من التركيب سقط المقص الذي تم تركيبه على بوابة المنطقة الحرة على رأس المدعي وذلك أثناء قيامه بواجبه كحارس على البوابة ملحقاً به إصابة جسيمة وتم نقله على الفور إلى أقرب مستشفى ( مستشفى الأمير هاشم بن الحسين العسكري ) وأدخل قسم الطوارئ وتم إجراء الإسعافات الأولية له وحصل على تقرير طبي أولي يفيد بأنه تعرض إلى ضربة مباشرة على الرأس مع جرح قطعي عميق في الرأس ونزيف من الإذن اليسرى المؤشرات الحيوية طبيعية الصورة الطبقيّة للدماغ كسر في عظمة الجمجمة على الجانب الأيسر مع منطقة من الارتجاج الدماغى ونزيف في أنسجة الدماغ .
- ٥- بعد إجراء الإسعافات الأولية الضرورية للمدعي نقل على الفور لخطورة الإصابة إلى مدينة الحسين الطبية وعند وصوله أدخل إلى غرفة العمليات فوراً وأجريت له عملية في الرأس تحت إشراف مجموعة من الأطباء وبعدها أدخل قسم العناية الحثيثة وخضع إلى كورس مكثف من العلاج وما زال حتى هذه اللحظة قيد العلاج حيث إنه لم يحصل بعد على تقرير طبي نهائي .
- ٦- على إثر الإصابة تشكلت القضية التحقيقية رقم ( ٢٠٠٦/٣٠٠ ) لدى مدعي عام الزرقاء فصل ٢٠٠٦/١١/١٣ والمصادق عليها من مساعد النائب العام بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٩ والتي انتهت بقرار حفظ الأوراق .



٧- طالب المدعي المدعى عليهما الأولى والثانية بتعويضه عما لحق به من ضرر مادي وأدبي وبديل نقص القدرة على الكسب حيث إن المؤسسة التي كان يعمل بها قامت بإيقاف راتبه اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ وأنه أنفق الكثير من المال على العلاج والتنقلات من وإلى المستشفيات وهو رب أسرة مكونة من خمسة أفراد اثنان يدرسون في انجامعات أحدهم لم يكمل دراسته بسبب عدم قدرة المدعى على الإنفاق على دراسته من جراء الإصابة التي تعرض لها وقد تضرر أيضاً أدبياً ومعنوياً حيث إن مركزه الاجتماعي اختلف سلباً نتيجة الإصابة وتغيرت نظرة المجتمع إليه حيث أصبح ينظر إليه بعين الرحمة والشفقة إلا أن المدعى عليهما ممتنعان عن تعويض المدعى ولا زالتا بدون وجه حق أو سبب قانوني مشروع مما استوجب إقامة هذه الدعوى .

٨- المدعى عليهما متكافلون ومتضامنون بدفع قيمة ما لحق بالمدعى من عطل وضرر مادي وأدبي وبديل نقص القدرة على الكسب بالغاً ما بلغ وحسب تقدير أهل الرأي والخبرة والمدعى على استعداد لدفع فرق الرسم .

نظرت محكمة الدرجة الأولى الدعوى على النحو المعين بمحاضرتها بتاريخ ٢٠١١/١١/٣٠ أصدرت قرارها المتضمن إلزام المدعى عليهما ( مؤسسة المناطق الحرة وشركة تامر العيساوي وخالدية القوصي ) بالتساوي فيما بينهم مناصفة بتأدية مبلغ ( ١٢٦٠٠ ) دينار للمدعى وتضمين المدعى عليهما الرسوم النسبية والمصاريف ومبلغ ( ٥٠٠ ) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وذلك بالتساوي بينهما ( مناصفة ) .

لم يلقَ القرار المذكور قبلاً من قبل المدعى والمدعى عليهما فطعن كل منهما فيه بالاستئناف على انفراد وبتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٥ أصدرت قرارها وجاهياً رقم (٢٠١٢/٩٦٢١) والمتضمن رد الاستئناف الأول والثاني والمقدمين من المدعى عليهما المحامي العام المدني وشركة تامر العيساوي وفسخ الاستئناف الثالث المقدم من المدعى موضوعاً والحكم بإلزام المدعى عليهما الأولى والثانية بمبلغ ( ٢١٨٢٠,٦٠٠ ) ديناراً تعويضاً عن حادث سقوط المقص الحديدي على رأسه وأن تدفع هذا المبلغ مناصفة



بينهما مع الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ومبلغ ( ٧٥٠ ) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي .

لم يلقَ القرار المذكور قبولاً لدى المدعى عليها شركة تامر العيساوي وخالدية القوصي فطعننت فيه بالتمييز بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٧ ضمن المدة القانونية وقد تبلغ المميز ضده لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١ ولم يقدم جواباً عليها بينما طعننت المدعى عليها مؤسسة المناطق الحرة ممثلة بمساعد المحامي العام المدني بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٥ وقد تبلغ المميز ضده لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١ ولم يقدم جواباً عليها .

#### وفي الرد على أسباب التمييز :

أولاً : التمييز المقدم من مساعد المحامي العام المدني .

وعن السببين الأول والرابع وفيهما ينعي الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها من حيث عدم رد الدعوى شكلاً عن مؤسسة المناطق الحرة لعدم الخصومة لأنه لا يوجد عمل بينها وبين المميز ضده وإنما العلاقة هي ما بين المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين وبين المميز ضده .

وفي ذلك فإن ما ورد بهذين السببين كان المميز قد أثاره لدى محكمة الاستئناف في السببين الأول والرابع من أسباب طعنه وأن محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن بيان العلاقة التي تربط ما بينها والمميز ضده وفيما إذا كانت هذه علاقة عمل بالمعنى الوارد في قانون العمل أم لا الأمر الذي كان يتعين على محكمة الاستئناف الرد على ذلك بكل وضوح وتفصيل على أن تبين الأثر القانوني المترتب على هذه العلاقة .

ثانياً : التمييز المقدم من شركة تامر العيساوي وخالد القوصي .

وعن السبب السابع وفيه تنعي الطاعنة على محكمة الاستئناف خطأها من حيث عدم إجراء الكشف الحسي على المقص الحديدي لبيان سبب سقوط المقص الحديدي وبالوقت ذاته بناء حكمها على الخطأ الجسيم في تركيب المقص .



وفي ذلك فإن هذا الدفع كانت قد أثارته الطاعنة في السبب السابع من أسباب طعنها الاستئنافي وأن محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها على الرد عليه الأمر الذي كان عليها الرد عليه بكل وضوح وتفصيل والرد أيضاً على كافة الدفوع المثارة أمام محكمة الاستئناف بما يتوافق وأحكام المادة (٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية بما في ذلك الدفع المثار حول الطلب بإجراء خبرة لتحديد مساهمة الطاعنة في حصول الحادث وكذلك بيان أسباب سقوط المقص الحديدية وقت حصول الحادث على المدعي بصورة واضحة ووصولاً إلى تحديد هذه المسؤولية ومن يلزمه بالتعويض عنها ولما لم تفعل فإن قرارها يكون سابقاً لأوانه وهذا السبب يرد عليه ويتعين نقضه .

لـ هذا وتأسيساً على ما تقدم ودون حاجة للرد على باقي أسباب التمييزين نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٦/٦/٢٠١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقيق يا.ع